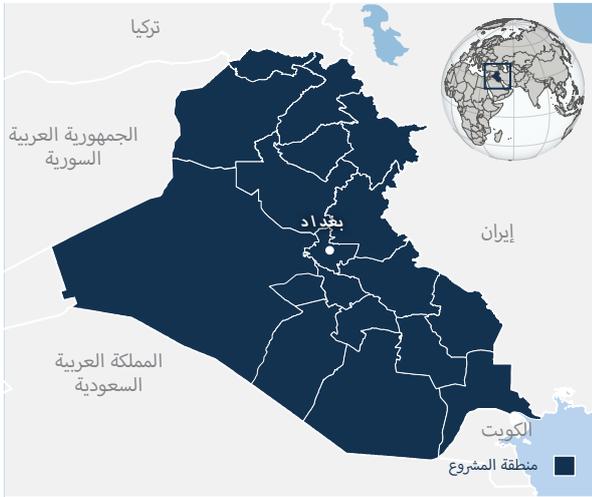


العراق ٢٠١٩-٢٠٢٠/النزاع

استعراض عام



موجز المشروع

توجد في عراق ما بعد حالات الطوارئ، احتياجات إنسانية واحتياجات أطول أجلاً، تعود جذورها في الغالب إلى مشاكل كانت موجودة قبل اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤. وقد مكن اعتماد أداة تقييم مواطن الضعف الاجتماعي الاقتصادي لأغراض معرفة الجهات المستهدفة الشركاء من تحديد الأشخاص الذين يُحتمل أن يلجؤوا أكثر من غيرهم إلى آليات التكيف مع حالات الطوارئ. ويسهم التعاون الوثيق بين مجموعة المأوى والأطراف الفاعلة المعنية بتحقيق الاستقرار في المساعدة على الانتقال نحو استجابة أكثر استدامة وأطول أجلاً في مجال الإيواء. تنطوي هذه الاستجابة على المشاركة في وضع وتنفيذ معايير البناء وتحليل الاحتياجات وتوجيه رسائل التواصل من أجل إشراك الحكومة.

النزاع في العراق، اعتباراً من عام ٢٠١٤

الأزمة

٥,٦٢ ملايين شخص متضرر*
٤,١ ملايين شخص محتاج*

الأشخاص المتضررون

٢,٦ مليون شخص**

الأشخاص المحتاجون إلى مأوى

على الصعيد الوطني

الموقع

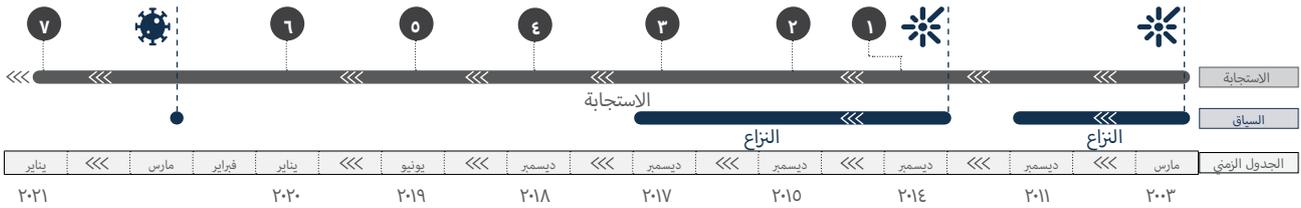
دعم ٤٢٦ ٢٩٤ شخصاً بالمواد غير الغذائية
دعم ١٨٦ ٥٦٤ شخصاً بالمأوى***

الأشخاص المدعومون في الاستجابة

دعم ٤٢٦ ٢٩٤ شخصاً بحدود المواد غير الغذائية
دعم ٩٤ ٨٩٣ شخصاً بتحسين المأوى في المخيمات
دعم ٤٦ ١٢٣ شخصاً يعيشون خارج المخيمات بتدخلات الإيواء الطارئة
مساعدة ٢٣ ٥٤١ عائداً بإصلاحات طارئة للمساكن المتضررة من الحرب أو تزويدهم بحدود عزل المباني***

نواتج الاستجابة

* المصدر: Humanitarian response Plan Iraq 2020 (خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام ٢٠٢٠)
** المصدر: Humanitarian response Plan Iraq 2021 (خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام ٢٠٢١)
*** المصدر: Iraq Shelter Cluster Factsheet (Jan-Dec 2020) (صحيفة وقائع مجموعة المأوى بشأن العراق (كانون الثاني/يناير-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠))



لا تزال الاستجابة تدعم النازحين في المخيمات والأوساط الأخرى، وتدعم في الوقت ذاته الأشخاص ليتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

٢٠٠٣-٢٠١١: حرب العراق.

٢٠١٤-٢٠١٧: النزاع العراقي.

١ ٢٠١٤: تفعيل مجموعة المأوى/المواد غير الغذائية في العراق.

٢ ٢٠١٥: بدء الأطراف الفاعلة المعنية بتحقيق الاستقرار العمل في المناطق المحررة.

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧: استرجاع آخر معقل داعش (الموصل)، الحكومة العراقية تعلن انتهاء النزاع.

٤ أواخر عام ٢٠١٨: مجموعة المأوى تكيف وضع الاستراتيجيات واستخدام أداة تقييم مواطن الضعف الاجتماعي الاقتصادي.

٥ منتصف عام ٢٠١٩: إغلاق المخيمات والعودة القسرية.

٦ ٢٠٢٠: مجموعة المأوى/المواد غير الغذائية تسلم وثائق الاستراتيجيات والاتفاقات.

٧ ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠: منظمة الصحة العالمية تعلن فاشية كوفيد-١٩ الجديدة جائحة عالمية.

٧ ٢٠٢١: تعاون مجموعة المأوى بشأن إطار الحلول الدائمة.

السياق

لمدة عقد؛ فانتقل سياسياً من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وانتقل اقتصادياً من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعاً. ويستضيف العراق أيضاً عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين الذين فروا من النزاع المسلح الذي اندلع في سوريا في عام ٢٠١١. ويعيش آلاف الأشخاص الذين نزحوا خلال النزاعات السابقة داخل العراق في مستوطنات عشوائية لا يحصلون فيها على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي. وكان وجود الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني وقدرتها على معالجة مسألة النزوح محدودين جداً، لأن أطرافاً فاعلة كثيرة غادرت المنطقة في نهاية عام ٢٠١٠ أثناء فترة الاستقرار النسبي.

الحالة أثناء/بعد الأزمة

تدهور الوضع الإنساني في العراق بسرعة بعد حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ فقد أدى النزاع مع داعش إلى تشرد أكثر من ٦ ملايين شخص وإلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة أصلاً في جميع أنحاء البلد. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلنت اللجنة الدائمة المشتركة بني الوكالات (IASC) حالة طوارئ إنسانية (من المستوى الثالث) على صعيد المنظومة، مشيرة إلى الروابط مع الأزمة السورية ومركزة على نهج 'العراق قاطبة'.

وحدد الفريق القطري للعمل الإنساني حماية المدنيين ودعم النازحين داخلياً والأمن الغذائي والخدمات الضرورية والبرامج المراعية لحالة النزاع باعتبارها أولويات قصوى في الاستجابة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٨، خلصت تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي الاحتياجات المتعلقة بإعادة الإعمار والانتعاش يصل إلى ٨٨,٢ مليار دولار، يلزم منها مبلغ ٢٢,٩ مليار دولار على المدى القصير ومبلغ ٦٥,٤ مليار دولار على المدى المتوسط. ويحتاج قطاع الإسكان، الذي تعرض لأكبر حجم من الضرر، إلى ١٧,٤ مليار دولار وإلى عقود من برامج إعادة الإعمار - الأمر الذي يتجاوز بالتأكيد قدرات وموارد ولاية الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني والشركاء الإنمائيين على حد سواء.

ما زالت التوترات الاجتماعية والإثنية والطائفية مستمرة على جبهات متعددة في عام ٢٠٢١، بعد مرور سبع سنوات على اندلاع النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأربع سنوات على انتهائه. وبسبب ضعف الإدارة المركزية والتقدم المحدود في سبيل التعافي والتنمية، طال أمد الأوضاع ولا يزال ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العراق محتاجين إلى المساعدة الإنسانية. وأدى انعدام اليقين السياسي وتكرار الفيضانات وحالات الجفاف الموسمية، فضلاً عن جائحة كوفيد-١٩ الأخيرة، إلى استمرار الاحتياجات الإنسانية بل وزيادة حجمها في بعض المناطق.

وما زال أضعف الأشخاص في العراق والأشخاص الذين لديهم حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية هم أفراد الأسر التي تضررت مباشرة من النزاع مع داعش في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، ولا سيما الأسر التي تشردت واقتلعت من جذورها ودُمرت سبل عيشها. وشرعت الحكومة العراقية، منذ آب/أغسطس ٢٠١٩، في إغلاق ٥٤ مخيماً من المخيمات التي أنشئت للنازحين داخلياً والبالغ عددها ٨٣ مخيماً دون أن تُعلم بذلك الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مما خفض عدد سكان المخيمات من ٤٤٢ ٠٠٠ إلى ١٨٦ ٠٠٠ شخص. وأدت هذه الخطوة إلى عودة النازحين قبل الأوان إلى مناطق تتسم بعواقب أمام الوصول، وبنية تحتية وسبل عيش وممتلكات مدمرة، والنزوح مرة ثانية في مواقع عشوائية تتميز بهشاشة ظروف العيش ومخاطر الإخلاء ومسكن لا تستوفي المعايير.

وحدد الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠ (HNO) قضايا حرجة تتعلق بالقدرة على الصمود والتعافي، غير أن المجتمع الدولي أشار إلى أن الدولة هي التي ينبغي أن تعالجها باعتبارها مسؤولة في المقام الأول عن حماية مواطنيها، بدعم من الأطراف الفاعلة المعنية بالتنمية وبتحقيق الاستقرار.

الحالة قبل الأزمة

قبل اندلاع النزاع مع داعش، كان العراق لا يزال يتعافى من حرب العراق التي امتدت من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١، وظل في حالة 'انتقالية'



تعرضت المساكن والبنية التحتية لضرر شديد أثناء النزاع. ويُقدر أن انتعاش قطاع الإسكان يحتاج إلى ١٧,٤ مليار دولار وإلى عقود من برامج الإعمار

النزاع

الأهمية على المأوى وقدمت إعانات الإيجار. واستهدفت نحو ٢١٠٠٠ شخص عادوا إلى ديارهم بالدعم اللازم لإصلاح المساكن المتضررة أو بتوفير مأوى انتقالية منخفضة التكلفة. وينبغي أن تقدم الكيانات الحكومية والأطراف الفاعلة في مجال التنمية الدعم من أجل الانتعاش.

وقد تقلصت أعداد السكان المستهدفين من مجموعة المأوى وانخفضت ميزانيتها مقارنة بالسنة السابقة، غير أن الاحتياجات المتعلقة بالإيواء لا تزال من بين الحواجز الرئيسية التي تعترض العودة وفقاً للمعلومات الواردة من النازحين داخلياً. وتتواصل المجموعة بانتظام مع السلطات العراقية والأطراف الفاعلة في مجال التنمية لدعوتها إلى المشاركة في أنشطة المجموعة. والغرض من ذلك هو دعم السلطات وبناء قدراتها للقيام بالدور الرئيسي في تسويق وتنفيذ إجراءات الاستجابة المتعلقة بالإيواء في المستقبل.

الاستجابة الوطنية لتوفير المأوى (المواد غير الغذائية)

كان الافتقار إلى السكن الميسور التكلفة مشكلة قائمة أصلاً قبل عام ٢٠١٤، حيث يُقدر العجز في هذا القطاع بنحو ٧٦٠٠٠ وحدة. ومنذ نهاية النزاع، تفيد المعلومات الواردة من النازحين بأن تضرر/تدمير منازلهم هو من بين الحواجز الثلاثة الرئيسية التي تحول دون عودتهم (إلى جانب الافتقار إلى فرص كسب العيش/الموارد المالية، والصعوبة الشديدة في ضمان الحماية وفي البيئة الأمنية بسبب التوترات الإثنية/القبلية).

وبدلاً من اتباع نهج 'واحد مناسب للجميع'، تتيح الإرشادات التقنية التي سبق أن وضعتها مجموعة المأوى بشأن المواد غير الغذائية والتحسينات شديدة الأهمية للمأوى وُعِدَّ عزل المباني وترميم المنازل المتضررة من الحرب خيارات للدعم في مجال الإيواء يمكن تكييفها لتلائم الاحتياجات المحددة للأسر. ويكفل نهج المجموعة المصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفردية فيما يتعلق بالإسكان تقديم حلول مناسبة وتتماشى مع جهود القطاعات الأخرى من أجل التوصل إلى حلول دائمة.

وتتقرن هذه الجهود أيضاً بالتواصل مع السلطات المعنية والأطراف الفاعلة في مجال التنمية من أجل التشجيع على وضع برامج أوسع نطاقاً لإعادة بناء المساكن وترميمها، بالتزامن مع تعزيز الدعم المالي الحكومي عن طريق نظم التعويض.



تقدم الإرشادات التقنية الصادرة عن مجموعة المأوى حلولاً للدعم في مجال الإيواء يمكن تكييفها وفقاً للاحتياجات المحددة للأسر.



منذ نهاية النزاع، يشكل الضرر والدمار اللذان تعرضت لهما المساكن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون قدرة المشردين على العودة.

الاستراتيجية الوطنية للمأوى (المواد غير الغذائية)

في عام ٢٠٢٠، استهدفت مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية في العراق نحو ٥٢٥٠٠٠ شخص في ٣٣ مقاطعة تضررت أكثر من غيرها من النزاع، بتوفير الدعم في مجال الإيواء والمواد غير الغذائية. وتهدف تدخلات مجموعة المأوى إلى معالجة ظروف الإيواء غير الملائمة من خلال مزيج يشمل توزيع المساعدات العينية وبرمجة المساعدات النقدية، مما يساعد الأسر على تجاوز الضعف الإضافي الناجم عن العيش في مساكن لا تستوفي المعايير وإدماج تدابير الحد من المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩.

وتشمل أولويات مجموعة المأوى في دعم حوالي ٢٧٥٠٠٠ مشرد يعيشون في المخيمات الرسمية ما يلي: استيفاء الحد الأدنى من معايير الإيواء أو الحفاظ عليه، والتخفيف من مخاطر الفيضانات، وتجديد الخيام والمواد غير الغذائية المفقودة أو البالية. واستهدفت المجموعة قرابة ٣٣٠٠٠ شخص يعيشون خارج المخيمات ويعانون من الضعف الاجتماعي الاقتصادي بعد سنوات من التشرذم ولديهم احتياجات ملحة فيما يتعلق بالإيواء.

ووفرت المجموعة عدداً لعزل المباني وأدخلت تحسينات شديدة



تشمل أولويات المجموعة دعم قرابة ٢٧٥٠٠٠ مشرد يعيشون في مخيمات رسمية.

مشتركة بشأن المأوى. ولا يكفل الاستخدام المشترك لهذه الأدوات حسن التنسيق بين الأطراف الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية فيما يتعلق بالمأوى فحسب، بل يسر أيضاً إعداد التقارير وتسليم المسؤوليات تدريجياً.

ولقد تمكنت مجموعة المأوى حتى الآن من جمع عدد قياسي من المنازل المشمولة بالإصلاح بشكل جماعي يصل إلى ٧١ ٠٠٠ منزل، تُرمَّم نسبة ٥٢٪ منها في إطار برنامج التمويل السريع من أجل تحقيق الاستقرار. وبغية ضمان الاستمرار في مراعاة المعايير التقنية والاستفادة من الخبرة المكتسبة والقدرات المتاحة، تشارك مجموعة المأوى في عام ٢٠٢١ في رئاسة فريق فرعي معني بالمأوى/الإسكان والأراضي والممتلكات يندرج ضمن إطار الحلول الدائمة المنشأ حديثاً في العراق، بهدف جمع وتحديث إرشادات باتباع منظور الحلول الدائمة، بمشاركة الأطراف الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية.



تسق مجموعة المأوى مع الأطراف الفاعلة المعنية بتحقيق الاستقرار وبالتنمية بشأن ترميم/إعادة بناء المساكن، على أن تركز الأطراف الإنمائية تنصب على المراكز الحضرية في المقام الأول.

معايير موحدة لقياس مواطن الضعف

نظراً إلى تناقص الميزانية، استهدفت مجموعة المأوى 'أضعف' الناس فقط بالدعم خارج المخيمات وفي سياق العودة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت المجموعة أداة تقييم مواطن الضعف الاجتماعي الاقتصادي التي وضعتها مجموعة عمل المساعدات النقدية في العراق. وتدعم الأداة الانتقال من نهج قائم على الوضع إلى نهج قائم على الاحتياجات، وتزيد من مواءمة الاستجابة الإنسانية مع أداة البنك الدولي الخاصة بتقدير رفاة الأسر ومع برامج شبكة الأمان الاجتماعي التي تنفذها الحكومة العراقية.

وبفضل استخدام طائفة من خصائص الأسر المعيشية ومؤشرات السلوك المرتبطة بإنفاقها، تقدر الأداة قيمة الاستهلاك الفردي باعتبارها مؤشراً بديلاً عن رفاة الأسر. وبشكل العيش في مأوى غير ملائم مؤشراً بديلاً قوي على الضعف، مثلما تبين من تحليل الارتداد الذي أجري لوضع نموذج الأداة.

واستخدمت الأطراف الفاعلة في مجال الإيواء الأداة استخداماً واسع النطاق خلال العامين الماضيين لتقييم الاحتياجات وتقديم مساعدة

تكييف الاستجابة في المخيمات الرسمية

بغية التكيف مع تناقص التمويل وتغير احتياجات السكان، تركز المجموعة على إصلاح أو تبديل المأوى حسب الطلب والابتعاد عن عمليات التوزيع الشامل للمواد غير الغذائية في المخيمات. ولما كانت أغلبية المخيمات في العراق غير ملائمة للسكن فيها على المدى الطويل أو أقيمت للبقاء فيها فترة انتقالية ريثما تتاح حلول دائمة (مثل الانتقال من مخيمات مؤقتة إلى مستوطنات رسمية)، ينبغي للأسر التي تعيش فيها إيجاد بدائل أكثر استدامة.

واقترحت الحكومة منحاً للعودة لدعم عمليات العودة، غير أنها لم تُفعل هذا الإجراء بعد. ونتيجة لذلك، تعترض النازحين في عودتهم حواجز مالية رئيسية. وخوفاً من أن تؤدي سياسة إغلاق المخيمات بحلول نهاية عام ٢٠٢١ إلى زيادة العودة القسرية، نظم الشركاء 'زيارات للمعاينة' من أجل مساعدة أشد المحتاجين على التحقق من حالة منزلهم ودعمهم بإصلاح مأواهم. غير أن وتيرة هذه البرامج لا تكفي لضمان قدرة الجميع على العودة.

واقترحت مجموعة المأوى أيضاً على الحكومة تحسين بعض المخيمات ببناء مأوى مؤقتة على الصعيد المحلي باستخدام تقنيات البناء التقليدية (الطوب الطيني). وتجري مفاوضات لتسوية ما يمكن أن ينشأ من مسائل الإسكان والأراضي والممتلكات فيما يتعلق بملكية الأراضي ومدى قبول المجتمع المضيف لإدماج هذه المستوطنات. وستُنفذ أنشطة تواصلية بشأن هذا النهج عن طريق إطار الحلول الدائمة بدعم من مجموعة المأوى.



تُنفَّذ في المخيمات الرسمية عمليات محددة الهدف لإصلاح أو تبديل الخيام

تجنب التداخل مع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية

انصب تركيز جهود المجموعة، في إطار التنسيق الوثيق مع الأطراف الفاعلة المعنية بتحقيق الاستقرار والتنمية، على دعم عمليات العودة إلى المناطق الريفية وتخوم المدن، بينما تركز الوكالات الإنمائية على المراكز الحضرية، مثل مدينة الموصل في نينوى والفلوجة والأنبار. ومع استمرار تزايد نطاق إجراءات الاستجابة الرامية إلى تحقيق الانتعاش والاستقرار وتزايد وجود الأطراف الفاعلة الحكومية في المحافظات الخمس الرئيسية المشمولة بعمليات العودة (الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين)، سيتسنى للشركاء في مجال الإيواء تقليص وجودهم تدريجياً في هذه المواقع.

ونجحت مجموعة المأوى في التواصل مع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية للمضي في استخدام أداة إعداد التقارير ولوحة المتابعة التفاعلية لترميم المساكن المتضررة من الحرب واعتماد معايير دنيا

النزاع

تنسيق يُذكر مع الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني في موجة من النزوح في جميع أنحاء العراق وكشفت عن عدم وجود خطة حكومية شاملة لإنهاء التشرّد.

التأثير والأثر الأوسع نطاقاً

شرعت مجموعة المأوى منذ وقت مبكر في اعتماد وتكييف أدوات من قطاعات أخرى والتنسيق مع هذه القطاعات، بغية الاتساق مع النهج الاستراتيجية الأوسع نطاقاً. ويسمح استخدام تعريف لمواطن الضعف يختلف عن التعريف الضيق النطاق الذي تعتمد عليه معظم الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني - ولا سيما التعريف الذي وضعه البنك الدولي مع حكومة العراق ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية - بالاستمرارية عندما تنتقل المنظمات المستجيبة من المساعدة الطارئة الصرفة إلى الحلول الدائمة والتدخلات الرامية إلى تحقيق انتعاش أطول أجلاً.

وأدى العمل عن كثب مع أعضاء فريق التنسيق المشترك بين المجموعات (ولا سيما المجموعة الفرعية المعنية بالإسكان والأراضي والممتلكات بشأن ضمان الحياة، والمجموعة المعنية بتنسيق المخيمات وإدارتها والمجموعة المعنية بالصحة والمجموعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشأن التخفيف من مخاطر كوفيد-١٩ في المخيمات) إلى تحسين النتائج المتعددة القطاعات، وأبرز في الوقت ذاته بعض التحديات الماثلة أمام التنسيق بين المجموعات.

وأخيراً، بادرت مجموعة المأوى إلى العمل مع الأطراف الفاعلة الكبرى في مجال التنمية لوضع وتقديم استعراض عام لقطاع الإسكان وإجراءات الاستجابة، بغية دعم إعداد إرشادات استراتيجية للتوصل إلى حلول دائمة. وعقب التعاون مع الإطار الاستراتيجي للحلول الدائمة والاستناد إلى البيانات المتعلقة بالاحتياجات التي راكمتها الأطراف الفاعلة المعنية بالإيواء، أرسى الإطار في عام ٢٠٢٠ معيارين رئيسيين لتحديد الأشخاص المحتاجين إلى حلول دائمة - أي الأشخاص الذين يعيشون في مأوى تتسم بأوضاع حرجة و/أو الأشخاص المتضررين من النزاع الذين ليست لديهم أي فرص لكسب العيش من أجل العودة إلى الوضع الطبيعي.

مصممة وفق الاحتياجات فيما يتعلق بالمأوى والمواد غير الغذائية إلى أكثر من ١٠٠٠٠ أسرة. وتحدد الأداة طائفة من الاحتياجات المتعددة المجموعات، وتتيح أيضاً فرصة للشركاء في مجال الإيواء للتعاون مع قطاعات أخرى وإحالة الحالات إليها، ولا سيما الأطراف الفاعلة المعنية بالمساعدة النقدية المتعددة الأغراض والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية، بناءً على فهم مشترك لمواطن الضعف واستناداً إلى الأدلة.

ويمكن استخدام نموذج متفق عليه ومفهوم لدى جميع الشركاء تصميم تدخلات تشمل جميع الأفراد الضعفاء داخل موقع خاضع للتقييم، ومن دمج حشد الموارد وتحليل الاتجاهات القطاعية ببيانات متينة.

ولقد تبين أن إشراك المجتمع المحلي عنصر أساسي لنجاح برامج الإيواء. ويجب الإبلاغ عن المنهجية المتبعة لاختيار الأسر (واستبعادها) لتجنب إثارة التوترات والاستياء لدى الأسر المستبعدة. إضافة إلى ذلك، فإن توضيح نطاق عمليات إصلاح المأوى للأسر يساعد في تدبير توقعاتها، لأن الترميم يشمل مساحة دنيا فقط (٥٠٥٠ أمتار مربعة/لكل شخص أو ٣٣ متراً مربعاً لكل أسرة من ٦ أفراد، بما في ذلك المطبخ والمرحاض)، ولا يشمل التدخلات التي تُعتبر «تجميلية» (لا تجصيص ولا طلاء، على سبيل المثال).

التحديات الرئيسية

يؤدي الانقسام السياسي أو الشلل السياسي وسط النظراء الحكوميين إلى عدم وجود جهات نظيرة في الحكومة قادرة على الأداء يمكن أن تتعاون معها الأطراف الفاعلة المعنية بالإيواء. وتجري مناقشات وأنشطة تواصلية على مستويات متعددة وبتدرجات متفاوتة من النجاح. فعلى سبيل المثال، تشارك السلطات على صعيد المحافظة، مثل مركز تنسيق الأزمات المشترك، بنشاط في تنسيق أعمال المجموعة وتبادل المعلومات ولديها فهم جيد لوظائف المجموعة، بينما تظل الوزارات والسلطات بعيدة عن تنسيق العمل الإنساني.

لقد عصفت جائحة كوفيد-١٩ الحالية بالعراق في شباط/فبراير ٢٠٢٠ وأدت إلى فرض قيود على التنقل وعمليات إغلاق أسهمت بدورها في تفاقم الاحتياجات الإنسانية الموجودة أصلاً لدى أضعف السكان (فقدان سبل العيش والعودة قبل الأوان، وغير ذلك).

وتسببت عمليات الإغلاق المفاجئ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، من دون



يشكل الانقسام السياسي والشلل السياسي وجائحة كوفيد-١٩ وعمليات الإغلاق المفاجئة للمخيمات في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بعض أهم التحديات الماثلة حالياً أمام إجراءات الاستجابة لازمة الإيواء في العراق.